الفصل الثالث:

الفكر الإسلامي المعاصر والحلقات المنفصلة: محاولة في التركيب

إننا ومن خلال التتبع الجزئي لمظاهر الانهيار في الأمة، وتشخيص عوامل انحسار وفشل حركات الإصلاح فيها.. اتضح أن هنالك من العلل العميقة والمؤثرة تحتاج إلى وقفات تصحيحية موسعة في الكشف عنها.

ومن خلال التأمل في قضايا الفكر الإسلامي الراهن وحاجاته في العمل الاجتهادي التجديدي والإصلاحي التغييري، يبدو أنه في حاجة بالإضافة إلى تصحيح مفاهيمه نفسها، إلى الوقوف على ثلاث حلقات كبرى: التأطير العقدي للفكر والعمل، والوسطية وخط الاعتدال، والواقعية وفقه التنزيل.

أولاً: التأطير العقدي للفكر والعمل

العقد في اللغة نقيض الحل، ومنه عقدت الحبل فهو معقود.. ومنه العهد، وعقدة النكاح، والبيع.. وغير ذلك. والجمع عقود، ولا يكاد يخلو إنسان من أن يعقد القلب والنية على "شيء" معين، يجعله إماماً وقدوة، فيكون هو المرجع الأول الموجه له في كل ما يأتيه من أفعال وأعمال، والطاقة الكامنة المحركة له في ذلك كله. بل إنه ليحارب ويقاتل من أجل اعتقاده واختياره الحر هذا.

وفي سياق "الحل" لا "العقد"، نفهم أنه لما بدأت تنحل عقد ذلك الأصل، وتنفصم عراه، وتشوبه الشوائب المختلفة.. أسرع الوهن إلى جسم الأمة. يضاف إلى هذا أن "العلم" قد تخلف عن القيام بدوره واستغرقته خلافات وجدالات نظرية لا عمل تحتها.

إن العقيدة الإسلامية في تحديدها لحقيقة الوجود والإنسان والكون هي "الفكرة" التي صنعت الحضارة الإسلامية، ولكن هذه العقيدة يتوقف عملها في الدفع الحضاري على كيفية تحمل المسلمين لها، وإن كان ذلك التحمل يجري على حال تكون فيه صورة العقيدة على انحراف وتشويش، أو تجزئة أو اختصار، ومن مشكلات الوضع العقدي الراهن، يمكن الحديث عن مشكلتين تولدتا من: عهد الانحطاط الذي تجمد فيه الفكر الإسلامي وانفصل عن مجريات الواقع.. والتحدي الثقافي والحضاري الغربي الذي واجه الأمة الإسلامية منذ قرنين من الزمن.. فالمشكلة الأولى هي الانفصال الذي وقع بين المرجعية العقدية وبين المظاهر التطبيقية في مختلف وجوه الحياة، والمشكلة الثانية هي الغزو الأيديولوجي الذي استهدف الأمة.

يضاف إلى آفة التخلف عن التأطير – كما يرى النجار– آفة أخرى تتجلى في منهج الاستمداد ومرجعيته، ذلك أن نصوص القرآن والسنة تختلف في إخبارها بحقائق هذه العقيدة، فبينما بعضها يخبر بطريق القطع في الدلالة وفي الثبوت، فإن بعضها الآخر يخبر بطريق الظن في أحدهما أو فيهما معاً. ونتج عن هذا أن اختلفت أفهام المسلمين فيما ورد من هذا القبيل، ولما تطاول الزمن وآل أمر الأمة إلى الجمود والتقليد في الفكر بما فيه الفهم العقدي، استقرت الأفهام العقدية المختلف فيها على وجوه اختلافها منسوبة إلى أصحابها من الفرق والأشخاص، وكان التقليد صارفاً عن النظر في تلك الأسباب والملابسات التي وقع تناسيها.

ولا يخفى أن تخلف العقيدة عن تأطير الفكر والعمل معاً، كان سبباً في ظهور كثير من مظاهر الانحراف وسوء الفهم التي أقعدت المسلمين –ولا زالت– عن العمل والمبادرة. فمظاهر الإرجاء وتعطيل الأسباب والتواكلية والجبر وانطفاء جذوة المبادرة والفاعلية وغياب الحس الإرادي.. والتدين السطحي، كل ذلك وغيره مما أسهم فيه علم الكلام –بعد أن خرج عن أغراضه– بحظ وافر، كان بسبب من غياب وانفصال التأطير العقدي الصحيح.

ولما انفصل الفكر السياسي عند كثير من المسلمين عن الإطار العقدي في قيم العدل الاجتماعي وحقوق الإنسان السياسية، جعلوا يفكرون تفكيراً يُشَرِّعُ للاستبداد، فظهرت مقولات "المستبد العادل" "ظالم غشوم أحسن من فتنة تدوم". ويقترح النجار خطوات منهجية بين يدي الفكر الإسلامي الإصلاحي المعاصر، جديرة بالاعتبار لتصحيح وتقويم التعامل مع "المشكل العقدي". ويرى أن الوصل بين العقيدة والشريعة يتم بصورتين متكاملتين: الأولى "أن يعمد الفكر الشرعي إلى كل محور من المحاور الأساسية للشريعة فيدرج بين يديه مبحثاً عقدياً يتعلق به، والثانية أن تقرن القضايا والأحكام الشرعية المندرجة في محاورها العامة بمغازيها العقدية القريبة المندرجة في مباحثها الكلية المصدرة بين يدي المحاور، بحيث لا يقرر حكم في النظر أو في التطبيق إلا وهو مرتبط بسند عقدي جزئي بالإضافة إلى استناده العام في نطاق محوره إلى السند العقدي العام للمحور كله، ويرى أنه بالتكامل بين هاتين الصورتين يكون الفكر الشرعي وهو يعالج واقع الأمة بأحكام الشريعة موجَّهاً بالعقيدة في كل حال، فإذا ثمار الأحكام تنتظم في سياق عقدي انتظاماً محكماً.

ثانياً: اتجاه الوسطية وخط الاعتدال

الواو والسين والطاء: يدل على العدل والنصف، وأعدل الشيء أوسطه ووسطه، قال عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] الوسط هاهنا الخيار الأجود، يقال: قريش أوسط العرب نسباً، ومنه الصلاة الوسطى، والوسط من كل شيء خياره، قال تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾ [القلم: ٢٨]. وفي الحديث: "خير الأمور أوساطها" وسنده ضعيف. وعند أهل أصول الفقه، أن "الوسط" هو معظم الشريعة، وأم الكتاب.

إن الحديث عن الوسطية، هو حديث عن خصيصة من خصائص الإسلام الشامل، وإحدى كلياته الموجهة لمساره المحققة لوجوده بالشكل المنسجم مع

أحكامه ومبادئه وباقي كلياته الشرعية أو التشريعية. ومفهوم الوسطية يحكم الفكر والسلوك، والتصور والعمل، حيث كانت البساطة في الفهم والقوة في الالتزام.. مما جعل هذا الدين ينتشر ويحقق إنجازه الحضاري العظيم قبل أن تأتي عليه انحرافات هي في أصلها خروج عن الوسطية والاعتدال وجنوح إلى تفريط أو إفراط، وبالتالي تنكب عن مواطن الخيرية والشهادة.. وغيرها من أوصاف الأمة الوسط.

إن الوسطية تعني أن الإنسان في الإسلام لا يعيش تناقضاً داخلياً بين روحه وجسده، بين القيم الدينية ومتطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي الأرضية الفكرية والمنهجية للمفاهيم الإسلامية، وهي محور المنظومة الإسلامية العامة التي لا تفصل بين الدين والدنيا، وهي تمثل السمة والقسمة التي تعد بحق أخص ما يتميز به المنهج الإسلامي، وإن إسهام الفكر الإصلاحي في رد فكر الأمة وعملها إلى هذه الخصيصة الكلية في دينها والمميزة لمنهجها، كان قليلاً ونادراً.

وتعنى الوسطية عند الشيخ القرضاوي: استقامة المنهج والبعد عن الميل والانحراف، وهي دليل الخيرية في الماديات والمعنويات.. وهي تمثل الأمان، ودليل القوة، وهي مركز الوحدة ونقطة التلاقي. وفي كتابه "الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة" يسعى لإيجاد موقع وسط لهذه الثقافة بين "اتجاه الأصالة" و"اتجاه المعاصرة"، يأخذ منهما معاً دون أن يلغي أحدهما أو يفرط في الانتساب إلى هذا الاتجاه بالتفريط في الآخر. ويرى أن اتباع منهج السلف يوجب علينا أن نجتهد لعصرنا كما اجتهدوا لعصرهم، وأن نفكر بعقولنا لتنظيم حياتنا كما فكروا بعقولهم، وأن نراعي زماننا وبيئتنا وأحوال عيشنا، إذا أفتينا أو قضينا أو بحثنا أو تعاملنا مع أنفسنا أو مع الآخرين، كما راعوا كل ذلك. وأن نقتبس من غيرنا ما ينفعنا كما اقتبسوا، وأن نبتكر في أمور دنيانا كما ابتكروا".

ومن تحديداته لمعالم العودة إلى منهج السلف، يذكر العودة إلى: فهمهم للعقيدة في سهولتها ووضوحها ونقائها، وفهمهم للعبادة في روحانيتها وصفائها وخلوصها،

وفهمهم للأخلاق في تكاملها وقوتها، وفهمهم للشريعة في مرونتها وسعة آفاقها، وفهمهم للحياة وثبات سننها وقيامها على العلم والعمل، وفهمهم للإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض المكرم بالعقل والمخاطب بالتكليف وصانع الحضارة..".

ويرى أن (الإسلام الأول) هو إسلام النقاء والبساطة في العقيدة وإسلام الإخلاص واليسر في العبادة، وإسلام الطهارة والاستقامة في الأخلاق، وإسلام الاجتهاد والتجديد في الفكر، وإسلام العمل والإنتاج للحياة، وإسلام التوازن بين الدنيا والآخرة والاعتدال بين القلب والعقل..، وأن الوعي والاستبصار هما اللذان يميزان «بين ما يصلح وما لا يصلح»، وينتقد القراءات المتحيزة أو الموجهة للتراث.

ويتحدث القرضاوي عن "ضرورة معرفة العصر" إذ جوهر المعاصرة.. هو معايشة الأحياء لا الأموات والواقع الماثل لا الماضي الزائل، ولهذا مظاهره ودلائله التي تقتضيها المعاصرة.. ويرى أنه لا تتم معرفة الواقع على ما هو عليه حقيقة إلا بمعرفة العناصر الفاعلة فيه والموجهة له والمؤثرة في تكوينه وتلوينه سواء أكانت عناصر مادية أم معنوية بشرية أم غير بشرية، ومنها عناصر جغرافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية وروحية...

وكما ناقش القرضاوي "الأصالة" يناقش "المعاصرة" ومشكلة "الغرب" اللصيقة بها. باعتبار الغرب النموذج "الأقوى" في تمثيله لـ «قيم» المعاصرة لدرجة تجعل بعضهم يعتقد أن العصر هو الغرب. مع ملاحظة حرصه ورغبته في الإفادة من كل نافع وصالح واستثماره في مجال الحس والعمل كما في مجال الفكر والنظر، لا يضره من أي وعاء خرج ذلك، ولا يضع بين يديه إلا أن يكون التعامل معه تعاملاً واعياً، يخدم أهداف ومقاصد الأمة ولا يعارض أصلاً من أصولها الدينية، أو حكماً من أحكامها الشرعية. ويعالج القرضاوي إشكالية الأصالة والمعاصرة حيث يوازن بين "الماضوية" و"المستقبلية"، ويتحدث عن "القرآن الكريم والمستقبل" والآيات الموجهة والمنبهة إلى هذا الجانب.. وعن "الرسول والمستقبل" ومبشرات الرسول ﷺ

بالانتصار والتمكين لهذا الدين، بل وتحذيراته من الفتن والبلاءات والشرور التي يمكن أن تصيب المسلمين.. وعن "الخلفاء الراشدين والمستقبل" ولإقامة التوازن وبناء الموقف الوسط يعرض بالنقد للطرفين المغاليين من الاتجاهين معاً: الموغلون في الماضوية، والمغرقون في المستقبلية، وينتهي إلى تقرير: الموقف الوسط لدعاة الوسطية، الذين سلموا من إفراط الأولين وتفريط الآخرين، فهو موقف الإسلام الصحيح الذي يجمع بين الثبات والمرونة في أحكامه وتعاليمه، الثبات على الأهداف والغايات والمرونة في الوسائل والآلات، والثبات على الأصول والكليات والمرونة في الفروع والجزئيات، والثبات على الأخلاقيات والدينيات والمرونة في الماديات والدنيويات. ويرى أن المجتمع الإسلامي يتعرض للخطر لأحد أمرين: أن يجمد ما من شأنه التغيير والتطور، وأن يخضع للتطور والتغيير ما من شأنه الثبات والدوام والاستقرار، وتتجلى "مظاهر الوسطية" في الإسلام بشكل أوضح عنده في الاعتقاد والتصور، في التعبد والتنسك، في الأخلاق والآداب، وفي التشريع والنظام. وفي التحليل والتحريم، وسطية بين الفردية والجماعية.. الخ.

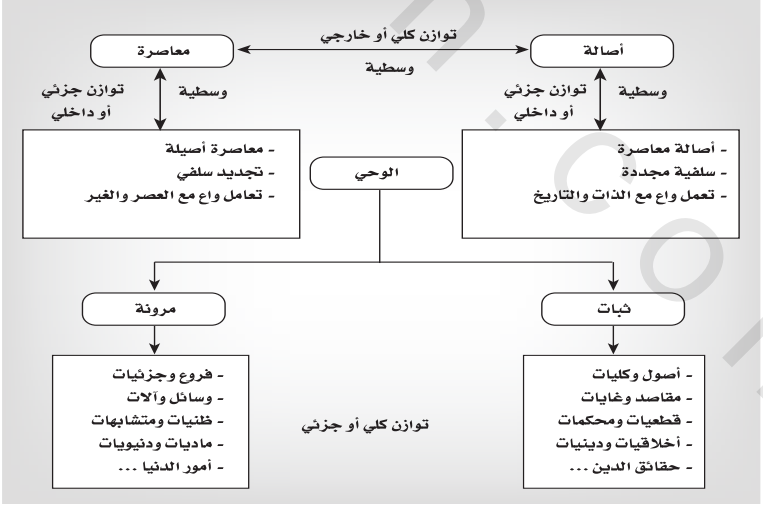

أما عن منهج الشيخ القرضاوي، فيقول: المنهج الذي أراه -منهجي الذي التزمت به في الفتوى والتأليف والتدريس- هو: التيسير في الفروع والتشديد في الأصول، والتضييق في الإيجاب والتحريم، ومراعاة جانب الرخص إلى العزائم، والتحرر من العصبية المذهبية، والتيسير فيما تعم به البلوى، ومخاطبة الناس بلغة العصر، والإعراض عما لا ينفع، والاعتدال بين المتحللين والمتزمتين، وإعطاء الفتوى حقها من الشرح والإيضاح.

ويتحدث القرضاوي عن خطوات المنهج الأمثل في التفسير، وهي: تفسير القرآن بالقرآن، وبالسنة، والاهتداء بتفسير الصحابة والتابعين، وتحكيم السياق، والأخذ بمطلق اللغة، ويحذر من الأحاديث الواهية والموضوعة عن التفسير، ومن "الإسرائيليات" الدخيلة، والروايات الضعيفة والمكذوبة، ومن الآراء الفاسدة والمردودة في التفسير. ويفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالحديث النبوي الشريف ومشكلة فهمه والتعامل معه، ويحذر فيه من ثلاث آفات انطلاقاً من حديث رسول الله ﷺ: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين".

ثالثاً: الواقعية وفقه التنزيل

مشكلة رد الاعتبار لـ "واقعية" الأحكام الشرعية بما في ذلك خلفياتها العقدية من خلال التحقق بفقه الواقع، وقبله بفقه الشرع، لتحقيق مناطات التنزيل. والناظر إلى معظم التعاريف الأصولية -كما يقول النجار- يجد أنها فعلاً كانت تقوم على أساس الفهم لأعلى أساس التنزيل، والبحث عن طرق الاستنباط أكثر من البحث عن طرق التطبيق كان هذا قبل الشاطبي وبعده. يقول الشاطبي واصفاً العمل الاجتهادي في تنزيل الحكم على ما يليق به من الأفعال بحسب الحالات: "هو النظر فيما يصلح بكل مكلف في نفسه بحسب وقت دون وقت، وحال دون حال،

وشخص دون شخص، إذ النفوس ليست في قبول الأعمال الخاصة على وازن واحد كما أنها في العلوم والصنائع كذلك.

وذكر العلماء في المجتهد «إذا اجتهد.. في حكم واقعة وبلغ إلى حكمها، ثم تكررت تلك الواقعة وتجدد ما يقتضي الرجوع ولم يكن ذاكراً للدليل الأول وجب تجديد الاجتهاد، وكذا إن لم يتجدد، لا إن كان ذاكراً على المختار، وليس الاجتهاد في التفهم والاستنباط بأولى من الاجتهاد في التطبيق، والمجتهد الحق هو الذي ينظر إلى النصوص والأدلة بعين وإلى الواقع بعين أخرى، حتى يوائم بين الواجب والواقع ويعطي لكل واقعة حكمها المناسب لمكانها وزمانها وحالها".

ومهما يكن فإن الأصوليين قد تناولوا قضايا أصولية ذات صلة شديدة بمنهج التطبيق، وإن يكن من خلال الاستنباط، مثل مباحث الاستحسان والمصلحة المرسلة والاستصلاح والعرف.. وكلها تنزع إلى استنباط الحكم الشرعي بناء على الوقائع الجارية في الحياة. (...) إلا أن هذه الطرق هي نفسها محل اختلاف بين الأصوليين في القبول والرفض، والذين يقبلونها منهم لم يتوسعوا فيها بالتحليل والتوجيه التطبيقي بما يفضي بها إلى رسم منهاج تطبيقي واضح بين، إنما لحقوها بالأدلة الشرعية الأربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس التي أخذت الحيز الأكبر من البحث ولم تظفر معها هذه الأدلة الملحقة إلا بالقليل من الاهتمام. وقد التمس النجار أسباباً لضمور منهج التطبيق عند الأصوليين، منها: أن الحاجة إلى الفهم أسبق من الحاجة إلى التطبيق منطقياً وزمنياً، وأن من طبيعة التطبيق التوالي والتدرج.

والواقع الذي تؤول إليه أوضاع الإنسان ليس بالضرورة متطوراً نحو الأفضل في جميع مجالاته، وحتى بالنسبة للتأويلات التي تبتغي مقاصد الوحي وأهدافه الكبرى، ثم تتوسل إلى ذلك بالوسائل المختلفة "المبررة واقعياً"، نجد أن النص لا يسمح لها بذلك، فالوحي جاء لتحقيق مقاصد فعلاً، لكنه جاء يرشد إلى أساليب تحقيق تلك المقاصد في نصوص ظنية أو قطعية، وكما جاء الوحي ملزماً

بتحقيق المقاصد جاء ملزماً أيضاً بسلوك الأساليب المحددة في النصوص.. ولهذا فإن الأحكام التي يمكن أن يؤثر فيها الواقع هي الأحكام المستندة إلى الأدلة الظنية، أما المستندة إلى الأدلة القطعية فلا أثر للواقع في تكييفها... وما تمكن ملاحظته بخصوص إحاطة الفكر الأصولي للواقع وآلات أو وسائل فهمه والتعاطي معه والانفتاح عليه، بجملة من الضوابط والشروط الرامية إلى توجيهه وحمايته من الانحراف إلى إفراط أو تفريط، هو إغفال تطوير وبلورة تلك "الأصول" أو "القواعد" بالشكل الذي يواكب في حركية استيعابية الواقع ومستجداته.

بقي أن ننظر في المقترحات التي يقدمها الفكر المعاصر بخصوص منهجية التنزيل والتطبيق والمشكلات المتعلقة بها، وسنركز فيها على نموذج اعتنى أكثر من غيره بهذا العمل. عبد المجيد النجار في كتابه فقه التدين، وننطلق من تصوره لـ "فقه الواقع" كعنصر من العناصر المهمة لـ "فقه الدين نفسه" و "فقه تنزيل" أحكامه. فإن التدين يدور على العلاقة بين عناصر ثلاثة، تضم إلى جانب العنصرين السابقين عنصر واقع الحياة الإنسانية، وهو عنصر شديد التعقيد في أسبابه وتفاعلاته وملابساته، فكان بذلك متأبياً عن الانضباط المنطقي المطرد نزاعاً إلى الخصوصيات المستأنفة بحسب تغاير الظروف والأفعال، ولا يخفى أن أول السبل إلى فهم الواقع، هو الانخراط فيه ومعايشة الناس والوقوف على مشكلاتهم.. والاستعانة في تحليل ذلك وفهمه بالعلوم الإنسانية المختلفة، اجتماعية ونفسية واقتصادية وغيرها.

وبما أن عملية الفهم منوطة بدرجة أولى بالعقل والجهد الذي يبذله في علاقته بالنص من جهة والواقع من جهة أخرى، فإن أولى الخطوات التي ينبغي تحديدها هي مهمة العقل، وهي ذات مرحلتين متكاملتين، ولكنهما مختلفتان بالنوع، هما: مرحلة الفهم ومرحلة التنزيل الواقعي.

١ - الأسس العامة لمنهج الفهم:

ويقوم عند النجار على ثلاثة عناصر، هي: الاستكشاف، والتجريد، والتكامل، ولهذه الاعتبارات فإن فهم الأحكام ينبغي أن يكون فهماً تكاملياً برد

الأحكام إلى بعضها، المتأخر منها للمتقدم والناسخ إلى المنسوخ والمطلق إلى المقيد، ويمكن اختزال ذلك في الرسم التالي:

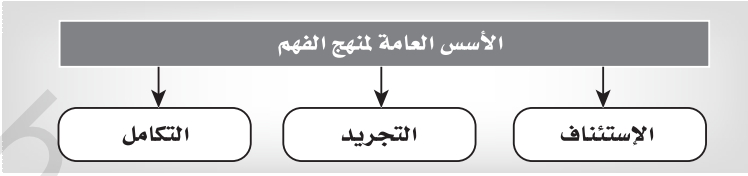

يحدد النجار لـ "الفهم العقلي" للوحي أسساً يجعلها في: الأساس اللغوي، والأساس المقاصدي، والأساس التكاملي، والأساس العقلي، وفي السياق نفسه "الاجتهاد العقلي في الفهم" أو "دور المعرفة العقلية في فهم الدين"، يوضح النجار اختلاف "عمل العقل في تفهم النص باختلاف النص نفسه من حيث وروده ومن حيث دلالته وما يعتريها من قطعية ومن ظنية، وعلى هذا يكون: اجتهاد العقل في النص القطعي، ورواداً ودلالة بفهمه، وإدراك المعاني الدالة عليه واستيعابها وتمثلها، واجتهاد العقل في النص الظني، ثبوتاً بالتحقيق في صحته (في مجال الحديث طبعاً). والتأويل مجال مهم من مجالات العقل في النصوص الظنية، وقيده القائلون به بشروط تحفظه من الزيغ من بينها: أن يكون في مجال النصوص الظنية، وأن يقوم على دليل قوي يبرره، وأن يكون في اللغة ما يسعه منطوقاً أو مفهوماً أو مجازاً، أن لا يتعارض مع نص قطعي أوأصل شرعي... ويميز في "المعرفة العقلية" بين نوعين من المعارف، نوع يكون الحق فيه يقينياً أو قريباً من اليقيني، ونوع يكون الحق فيه مظنوناً ظناً ضعيفاً أو موهوماً، فيعتمد الأول ويترك الثاني، وحينما تترشد المعارف العقلية على هذا النحو، فإن دورها في فهم الدين يمكن أن يكون بالطريقتين التاليتين: تعيين المدلول النصي، وتقدير المقاصد، إذ الدين كله مبني على مقاصد تنتظم جميع أركانه وإرشاداته، وهذه المقاصد هي مصالح تحقق للإنسان الخير والسعادة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم التالي:

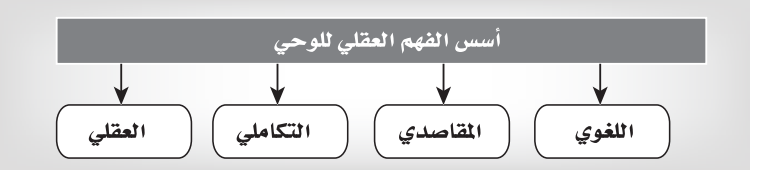

٢- الأسس العامة لمنهج التطبيق:

حيث يقتضي "تطبيق الأحكام على الوقائع لتحقق مقاصدها منهجاً مخصوصاً يتقوم بأسس غير أسس الفهم" من أهمها -عند النجار-: التجزئة والإفراد، ذلك أن الواقع هو أعيان مشخصة متمثلة في أفراد من الناس وأفعال تصدر عنهم، وأحداث ونوازل فردية وجماعية تتوالى على الزمن، وبعض الأفراد والأجزاء من الواقع قد تحيط بها ظروف وملابسات تجعل إجراء الحكم الكلي عليها مثل مثيلاتها من نوعها أو جنسها مفضياً إلى الحرج والمشقة، وربما الفساد، فيتعطل مقصد الحكم وهو تحقيق المصلحة، ثم تحقيق المناط، وهو أساس منهجي متفرع عن منهج التجزئة، وتحقيق المآل، فالأحكام الشرعية في إطلاقها قُدِّر فيها تحقيق مقاصدها المنتهية في أنواعها القريبة إلى المقصد الأعلى وهو مصلحة الإنسان، وذلك حينما تصبح مطبقة في واقع الحياة. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

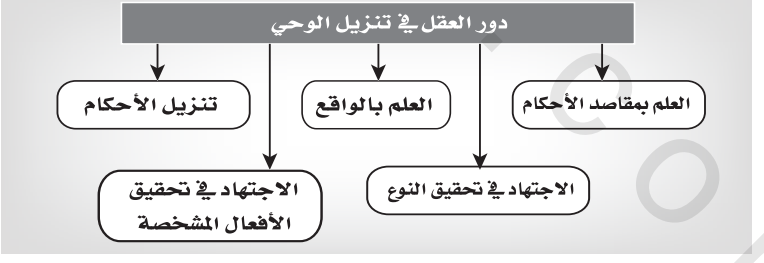

يتحدث النجار في هذا السياق عن "دور العقل في تنزيل الوحي"، وترجع أسس التنزيل عنده إلى أصلين: العلم بمقاصد الأحكام، والعلم بالواقع، ويحدد "الاجتهاد في التنزيل" من خلال ثلاثة عناصر، هي: الاجتهاد في تحقيق نوع الحكم

ونوع الفعل نظراً للتشابه الواقع بين كثير من الأفعال، والاجتهاد في تحقيق الأفعال المشخصة، وتنزيل الأحكام: وهو ثمرة اجتهاد العقل في تحقيق الأفعال الواقعية في إطار النوع ثم في إطار التشخيص. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

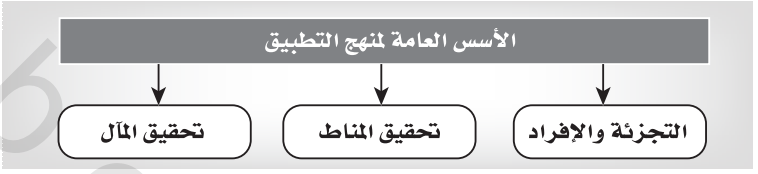

يمكن أن نختم عرض هذه الأسس والعناصر المنهجية حول مسألة التنزيل وواقعيته عند النجار بما يقترحه هذه المرة كـ "أسس منهجية لتطبيق الشريعة في الواقع الراهن" والتي حددها في: التأطير العقدي، والصياغة المقصدية، والتقدير الاستصحابي، والبناء التكاملي. وأضاف موضحاً بعض العناصر المنهجية فيه كـ: فهم التشابك في الصور الواقعية.. وتوجيه الأحكام بحسب المآل..وإحكام الفقه الاجتماعي، واعتماد التشريع القطاعي، والتكامل الزمني: فـ "البناء التكاملي للشريعة كما يكون تكاملياً في الموضوع بحيث يساند الأحكام بعضها بعضاً، فإنه يكون تكاملياً بالتدرج الزمني في التطبيق..". ويمكن توضيحه كذلك بالرسم التالي:

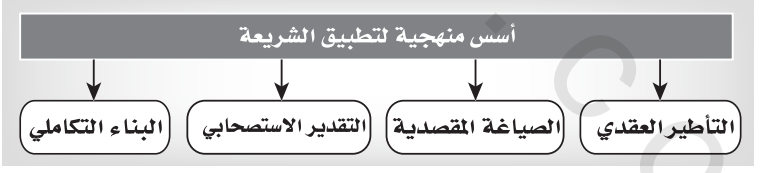

ولا بد من الإشارة إلى الدعوى العريضة التي تحمل لواءها فئات علمانية، تعمد إلى حصر هذا التطبيق في الجانب القانوني، وحصر الجانب القانوني في تنفيذ الحدود والعقوبات، وكأن الإسلام كله لخص في قطع يد السارق وجلد الزاني والقاذف والسكير.

إن الإسلام عقيدة سليمة وعبادة خالصة وخُلق كريم، وعمل صالح، وعمارة للأرض، ورحمة للخلق، ودعوة إلى الخير، وتواص بالحق، وتواص بالصبر، وجهاد في سبيل الله، ولهذا ينادي تيار الوسطية الإسلامية بالدعوة إلى الإسلام كل الإسلام، لا بمجرد تطبيق الشريعة بالمعنى الضيق الذي فهمه الكثيرون، ثم إن الشريعة كما يقول القرضاوي لا يمكن أن تطبق تطبيقاً حقيقياً إلا إذا قام على تطبيقها أناس يؤمنون بقدسيتها ويتعبدون الله بتنفيذها.

هذه المعالم الرئيسية للمنهج التنزيلي واعتبار واقعية التنزيل، انطلاقاً مما ذهب إليه د النجار. وليس غرضنا الآن تتبعها الجزئي، وإذا أضفنا أصل "الواقعية وفقه التنزيل" إلى أصل "الوسطية وخط الاعتدال" إلى أصل «التأطير العقدي للفكر والعمل»، فإننا سنكون بذلك قد وصلنا بين حلقات منفصلة داخل فكرنا المعاصر، لا تستطيع واحدة منها مهما انصلحت أن تقوم به ما لم تعضدها الأخريات. ولعل تجربة الانفصال التاريخية بين هذه الحلقات من خلال ما اتضح من الجهود الإصلاحية قد كانت عوائدها وخيمة على الأمة، هذا فضلاً عما أصاب كل واحدة منها من تشويه وتحريف. ..

١٤٠١هـ - ١٩٨١م
1401AH - 1981AC

obeikan.com